



مجلس المحافظين

GOV/2005/67

Date: 6 September 2005

Arabic

Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٦(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2005/57)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

- ١- عقد مجلس المحافظين اجتماعاً في الفترة من ٩ إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ لمناقشة تنفيذ الاتفاق المعقود بين جمهورية إيران الإسلامية (المشار إليها فيما يلي باسم "إيران") والوكالة لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (اتفاق الضمانات^١).
- ٢- وفي ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، اعتمد المجلس قراراً (GOV/2005/64)، ذكر فيه جملة أمور منها أنه:
 - أعرب عن بالغ قلقه حيال الإخطار الذي تلقتَه الوكالة في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥ بأن إيران قررت استئناف أنشطة تحويل اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم بأصفهان، وما أفاد به المدير العام بأن إيران بدأت في ٨ آب/أغسطس في تلقيم ركاز خام اليورانيوم داخل الجزء الأول من خط المعالجة بهذا المرفق، وما أبلغ به المدير العام من أن إيران قامت في ١٠ آب/أغسطس بفض الأختام عن خطوط المعالجة ورابع فلوريد اليورانيوم بهذا المرفق؛
 - وشدد على أهمية تصحيح الوضع الناتج عن التطورات التي أفاد بها المدير العام، وعلى ضرورة إتاحة الفرصة لإجراء مزيد من المناقشات بشأن هذا الوضع؛
 - وحث إيران على إعادة تنفيذ التعليق الكامل لجميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء بما فيها إنتاج مواد تلقيم، سواء من خلال الاختبارات أو الإنتاج في مرفق تحويل اليورانيوم، وذلك على نفس الأساس الطوعي غير الملزم قانوناً الذي طُلب في قرارات سابقة صدرت عن المجلس، وعلى السماح للمدير العام بإعادة الأختام التي فضت في ذلك المرفق إلى وضعها السابق؛

- ورجا من المدير العام أن يواصل رصد الوضع عن كثب وإبلاغ المجلس بأية تطورات تستجد حسب الاقتضاء؛
 - ورجا أيضاً من المدير العام أن يقدم تقريراً شاملاً عن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود مع إيران بموجب معاهدة عدم الانتشار وعن تنفيذ هذا القرار قبل حلول ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.
- ٣- ويواظب المدير العام، منذ آذار/مارس ٢٠٠٣، على تقديم تقارير إلى المجلس عن القضايا المتعلقة بتنفيذ اتفاق الضمانات الخاص بإيران^٢. والتقرير الحالي مبني على التقارير السابقة.

ألف- الاستنباطات حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

٤- خلص التقرير الشامل الذي قدمه المدير العام إلى مجلس المحافظين بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (الوثيقة GOV/2004/83)، استناداً إلى جميع المعلومات المتاحة للوكالة حتى ذلك التاريخ، إلى أن إيران قد أخفقت في عدد من الحالات وطوال فترة زمنية مديدة في الوفاء بالتزاماتها التي يقضي بها اتفاق الضمانات الخاص بها فيما يتعلق بالتبليغ عن المواد النووية ومعالجتها واستخدامها، وكذلك الإعلان عن المرافق التي عولجت تلك المواد وخزنت فيها. وسرد ذلك التقرير بإيجاز هذه الإخفاقات، حسبما جرى تقييمها على ضوء المعلومات المتاحة، على النحو التالي:

(أ) الإخفاقات في التبليغ عما يلي:

- ١' استيراد يورانيوم طبيعي في عام ١٩٩١، ونقله في وقت لاحق لمواصلة معالجته؛
- ٢' والأنشطة التي تنطوي على معالجة اليورانيوم الطبيعي المستورد واستعماله في وقت لاحق، بما في ذلك إنتاج مواد نووية وفقدانها، حسب الاقتضاء، وتوليد ونقل النفايات الناتجة عنها؛
- ٣' واستخدام سادس فلوريد يورانيوم طبيعي مستورد في اختبار طاردات مركزية في شركة قالاوي الكهربائية في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢، وما أعقب ذلك من إنتاج يورانيوم مثرى ويورانيوم مستنفد؛
- ٤' واستيراد معدن يورانيوم طبيعي في عام ١٩٩٣ ونقله بعد ذلك من أجل استخدامه في تجارب الإثراء بالليزر، على نحو يشمل إنتاج يورانيوم مثرى، وفقدان مواد نووية أثناء هذه العمليات، وتوليد ونقل النفايات الناتجة عن ذلك؛

٢ التقرير الأولي الذي قُدّم إلى مجلس المحافظين بشأن هذا الموضوع كان قد قدمه المدير العام شفويّاً أثناء اجتماع المجلس في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٣. وبعد ذلك قدم المدير العام إلى المجلس عشرة تقارير مكتوبة: الوثيقة GOV/2003/40، بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ والوثيقة GOV/2003/63، بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛ والوثيقة GOV/2003/75، بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣؛ والوثيقة GOV/2004/11، بتاريخ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ والوثيقة GOV/2004/34، بتاريخ ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ وتصويبها Corr.1، بتاريخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛ والوثيقة GOV/2004/60، بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ والوثيقة GOV/2004/83، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ والوثيقة INF/CIRC/648، بتاريخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ والوثيقة GOV/2005/61، بتاريخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥؛ والوثيقة GOV/2005/62، بتاريخ ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك، أدلى نائب المدير العام لشؤون الضمانات ببيانات شفوية أمام المجلس في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥ (الوثيقة GOV/OR.1119) وفي ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (الوثيقة GOV/OR.1130).

٥' وإنتاج ثاني أكسيد اليورانيوم وثالث أكسيد اليورانيوم ورابع فلوريد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم وكربونات يورانيل الأمونيوم انطلاقاً من كميات مستوردة من ثاني أكسيد اليورانيوم المستنفد وأكسيد اليورانيوم الثماني المستنفد وأكسيد اليورانيوم الثماني الطبيعي، وتوليد ونقل النفايات الناتجة عن ذلك؛

٦' وإنتاج كبسولات ثاني أكسيد اليورانيوم المستهدفة، الطبيعية والمستهدفة، في مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية وتشجيعها في مفاعل طهران البحثي، ومعالجة تلك الكبسولات فيما بعد، على نحو يشمل فصل البلوتونيوم وتوليد ونقل النفايات الناتجة عن ذلك، وخبز الكبسولات المستهدفة المشعة غير المعالجة في مركز طهران للبحوث النووية.

(ب) الإخفاق في الإعلان عما يلي:

- ١' مرفق الإثراء التجريبي في ورشة شركة فالاي الكهربائية؛
- ٢' ومحطات الإثراء بالليزر في مركز طهران والمحطة التجريبية لإثراء اليورانيوم بالليزر في لشقر أباد.

(ج) الإخفاق في تقديم معلومات تصميمية، أو معلومات تصميمية مستوفاة، عما يلي:

١' المرافق التي تم فيها تلقي وخبز ومعالجة اليورانيوم الطبيعي المستورد في عام ١٩٩١ (بما يشمل النفايات المتولدة عن ذلك) (مختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض، ومفاعل طهران البحثي، ومركز أصفهان، ومرفق خزن النفايات في كل من أصفهان وأناراك)؛

٢' والمرافق الكائنة في مركز أصفهان ومركز طهران التي تم فيها إنتاج ثاني أكسيد اليورانيوم وثالث أكسيد اليورانيوم ورابع فلوريد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم وكربونات يورانيل الأمونيوم انطلاقاً من كميات مستوردة من ثاني أكسيد اليورانيوم المستنفد وأكسيد اليورانيوم الثماني المستنفد وأكسيد اليورانيوم الثماني الطبيعي؛

٣' ومعلومات، في التوقيت المناسب، عن خزن النفايات في أصفهان وفي أناراك؛

٤' ومرفق الإثراء التجريبي في ورشة شركة فالاي الكهربائية؛

٥' ومحطات الإثراء بالليزر في مركز طهران وفي لشقر أباد، والأماكن التي عولجت وخُزنت فيها النفايات الناتجة عن ذلك، بما فيها مرفق خزن النفايات في كارج؛

٦' ومفاعل طهران البحثي، فيما يخص تشجيع كبسولات اليورانيوم المستهدفة، والمرفق الكائن في مركز طهران والذي تم فيه فصل البلوتونيوم، وكذلك مرفق مناولة النفايات الملحق بمركز طهران.

(د) الإخفاق، في حالات كثيرة، في التعاون من أجل تيسير تنفيذ الضمانات، حسبما تدل على ذلك أنشطة شديدة الكتمان.

٥- وكإجراءات تصحيحية، قامت إيران بما يلي:

- (أ) تقديم تقارير بشأن التغيير في رصيد الواردات والتحويلات والتوريدات المحلية وعمليات الشحن وكميات الفاقد والهالك من المواد النووية؛
- (ب) تقديم قوائم بالرصيد المادي وتقارير عن أرصدة المواد في ما يتعلق بجميع المواد النووية المعلنة، وعرض المواد المتاحة على الوكالة للتحقق منها؛
- (ج) تقديم إعلانات بشأن مرفق الإثراء التجريبي في ورشة شركة قلاي الكهربائية، ومحطات الإثراء بالليزر في مركز طهران للبحوث النووية والأشقر أباد، ومخازن النفايات في أصفهان وأناراك؛
- (د) وتقديم معلومات تصميمية بشأن المرافق المحددة آنفاً (المرافق الواقعة في مركز طهران للبحوث النووية ومركز أصفهان للتكنولوجيا النووية).

٦- ونتيجة لهذه الإجراءات التصحيحية وأنشطة أخرى تمكنت الوكالة، بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، من التأكد من جوانب معينة تخص الإعلانات التي قدمتها إيران (بشأن أنشطة التحويل والإثراء بالليزر)، ستجري متابعتها، حسبما تم إيضاحه للمجلس، كأمر تتعلق بالتنفيذ الروتيني للضمانات بموجب اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي.

٧- وكما ورد في التقرير المقدم إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠٠٥، أخفقت إيران في إبلاغ الوكالة في التوقيت المناسب بأنشطة حفر معينة تحت سطح الأرض كانت تجري بالفعل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بمرفق تحويل اليورانيوم في أصفهان. ورغم أن إيران قدمت المعلومات التصميمية الضرورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، فإنه كان يتعين على إيران أن تقدم تلك المعلومات إلى الوكالة وقت أن اتخذ القرار بالتصريح بمثل هذه الأعمال الإنشائية أو بالقيام بها، وذلك وفقاً لما تنص عليه الترتيبات الفرعية الخاصة باتفاقات الضمانات.

٨- ولم تحدّد أية إخفاقات إضافية. ورغم ذلك، قدمت إيران بعض معلومات جديدة بشأن تواريخ أنشطة البحوث الخاصة بالبلوتونيوم تتضارب مع بعض التواريخ التي سبق إيرادها (انظر المناقشة أدناه). وكما حدث في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، فإن هناك عدداً من الأمور الأخرى التي تحتاج إلى متابعة، وثمة مسألتان معلقتان تتسمان بأهمية لجهود الوكالة الرامية إلى تقديم تأكيدات بأنه لا توجد مواد نووية غير معلنة وأنه ليست هناك أية أنشطة إثراء غير معلنة في إيران، وهما: منشأ التلوث بجسيمات اليورانيوم الضعيف الإثراء واليورانيوم الشديد الإثراء^٣ الذي عثر عليه في أماكن شتى في إيران؛ ومدى ما بذلته إيران من جهود من أجل استيراد وصنع واستخدام طاردات مركزية قائمة على كل من تصميم الطراز P-1 وتصميم الطراز P-2.

٣ اليورانيوم الشديد الإثراء هو يورانيوم مثرى بنسبة تعادل أو تتجاوز ٢٠% من النظير يو-٢٣٥ (يورانيوم-٢٣٥)؛ أما اليورانيوم الضعيف الإثراء فهو يورانيوم مثرى بنسبة تتراوح بين ٠,٧٢% وأقل من ٢٠% من اليورانيوم-٢٣٥.

باء- المستجدات منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

باء-١- التلوث

٩- قامت الوكالة، كجزء حيوي من استقصائها برنامج الإثراء الخاص بإيران، بعمليات موسعة لأخذ عينات بيئية من أماكن أعلنت إيران أن مكونات طاردات مركزية قد صُنعت واستخدمت و/أو خزنت بها، وذلك بغية تقييم صحة واكتمال الإعلانات التي قدمتها إيران بشأن أنشطتها الخاصة بالإثراء.^٤

١٠- وقد أظهر تحليل تلك العينات وجود جسيمات من اليورانيوم الضعيف الإثراء واليورانيوم الشديد الإثراء، بما يدل على وجود أنواع من المواد النووية غير مدرجة في رصيد إيران من المواد النووية المعلنة؛ مما دعا إلى التشكك في اكتمال إعلانات إيران بشأن أنشطتها الخاصة بالإثراء بالطرد المركزي. وقد أرجعت السلطات الإيرانية وجود تلك الجسيمات إلى تلوث ناجم عن مكونات أجهزة طرد مركزي مستوردة. وفي هذا السياق ذكرت إيران أنها لم تقم بإثراء اليورانيوم بنسبة تتجاوز ١٢% يورانيوم-٢٣٥ بواسطة طاردات مركزية.

١١- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قامت فرقة تابعة للوكالة مجدداً بتفقد أماكن في دولة عضو كانت شبكة الإمدادات، وفقاً لما أفادت به إيران، قد خزنت بها مكونات أجهزة الطرد المركزي التي استوردتها إيران قبل شحنها إلى إيران. وأخذت عينات إضافية في آذار/مارس ٢٠٠٥ من أحد الأماكن. ولا يزال تحليل العينات البيئية التي جرى جمعها من هذه الأماكن جارياً.

١٢- وفي ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٥، تلقت الوكالة من دولة عضو أخرى عدداً من مكونات الطاردات المركزية، اعتقد أن أخذ عينات بيئية منها ربما وفر معلومات عن أصل التلوث بجسيمات اليورانيوم الضعيف الإثراء واليورانيوم الشديد الإثراء الذي اكتُشف في مواقع شتى بإيران. وقد تم الانتهاء، في مطلع آب/أغسطس ٢٠٠٥، من تحليل عينات المسحات المأخوذة من تلك المكونات، الذي أُجري في مختبر التحليل الخاص بالضمانات التابع للوكالة، واستناداً إلى المعلومات المتاحة للوكالة حالياً، تنحو نتائج ذلك التحليل، في المحصلة النهائية، إلى دعم ما أفادت به إيران عن المنشأ الأجنبي لمعظم التلوث الذي لوحظ على اليورانيوم الشديد الإثراء.

باء-٢- برنامج إثراء اليورانيوم

١٣- كما أوضح نائب المدير العام لشؤون الضمانات في آذار/مارس ٢٠٠٥، حدثت مستجدات منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في أربعة مجالات تتعلق بتحقيق الوكالة من البرنامج الإيراني لإثراء الطاردات المركزية من طراز P-1، لا سيما في ما يتعلق بما يلي: (أ) عرض قُدّم في عام ١٩٨٧ بشأن التصميمات والتكنولوجيا المتصلة بأجهزة الطرد المركزي وعينات لمكوناتها؛ (ب) وأصل العرض الذي قُدّم في منتصف التسعينات بشأن وثائق تخص جهاز طرد مركزي من ال طراز P-1 ومكونات ٥٠٠ جهاز طرد مركزي؛ (ج) ووثائق الشحن والوثائق الأخرى المتعلقة بتسليم مفردات تتصل بالعرض المقدم في منتصف التسعينات؛ (د) والمناقشات التقنية التي أُجريت بين إيران والوسطاء بشأن الإثراء بالطرد المركزي. ويتناول الجزء الوارد أدناه هذه المستجدات، بالإضافة إلى حالة استفسارات الوكالة حول برنامج إيران الخاص بالطراز P-2.

٤ يرد في الفقرات من ٣٦ إلى ٤١ من التقرير الذي قدمه المدير العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى المجلس ملخص لأهم الملاحظات المتعلقة بالنتائج التحليلية المستخلصة من أخذ العينات البيئية، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

باء-٢-١- العرض المقدم في عام ١٩٨٧

١٤- خلال اجتماع عُقد في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في طهران، أطلعت إيران الوكالة على وثيقة مكتوبة تقع في صفحة واحدة تتناول عرضاً قيل إنه قُدّم إلى إيران في عام ١٩٨٧ من جانب وسيط أجنبي. وتشير الوثيقة إلى أن العرض يتعلق بتسليم ما يلي: عينة جهاز (مفكك)، بما في ذلك رسومات وأوصاف ومواصفات إنتاج؛ بالإضافة إلى رسومات ومواصفات وحسابات تخص "محطة كاملة"؛ ومواد خاصة بألفي جهاز طرد مركزي. كما تشتمل الوثيقة على عرض بتوفير معدات تفريغ إضافية ومعدات دفع كهربائي، بالإضافة إلى قدرات لإعادة تحويل اليورانيوم وصبه. وذكرت إيران أن تسليم هذه المعدات اقتصر على بعضها فقط، وأن الوكالة أعلمت بكل تلك المفردات. كما أفادت إيران بأن الوسطاء عرضوا، بمبادرة شخصية منهم، توفير وحدة إعادة التحويل مع معدات الصب اللازمة، وأن هيئة الطاقة الذرية الإيرانية لم تتسلم تلك الوحدة لأنها لم تطلبها أصلاً.

١٥- وطلبت الوكالة تكراراً الحصول على الوثائق الأصلية المتعلقة بالعرض الذي قُدّم في عام ١٩٨٧، وموافاتها بنسخ منها. ودفعت إيران بأن الوثيقة الوحيدة الموجودة المتضمنة للعرض الذي قُدّم في عام ١٩٨٧ هي الوثيقة الخطية التي تقع في صفحة واحدة. كما أكدت إيران مجدداً ما سبق لها أن ذكرته من أنها لم تتلق وحدة إعادة التحويل، وإن كانت قد وافقت على مواصلة بحثها عن أية وثائق داعمة إضافية بشأن هذه المفردة ومفردات أخرى مشمولة في العرض.

باء-٢-٢- أصل العرض الذي قُدّم في منتصف التسعينات

١٦- أبلغت إيران الوكالة بأنه لا توجد وثيقة خطية تعبر عن عرض منتصف التسعينات، الذي قُدّم في بداية الأمر إلى شركة إيرانية لا صلة لها بهيئة الطاقة الذرية الإيرانية، بشأن تسليم وثائق تخص أجهزة طرد مركزي من الطراز P-1 ومكونات خاصة بخمسائة جهاز طرد مركزي. وطبقاً لما أفادت به إيران، تم الاتصال بموظف في تلك الشركة (التي قالت إيران إنها أقيمت لشراء برمجيات وأجهزة حاسوبية تخص الهيئة الحكومية للإدارة والتخطيط)، وتقدمت له الشبكة بعرض شفوي. وأحيلت هذه المعلومات إلى رئيس هيئة الإدارة والتخطيط الذي أدرك، طبقاً لإفادة إيران، أن الهيئة ليست لديها صلاحية لإتمام تلك الصفقة، فأبلغ الجهات العليا بما لديه من معلومات. وقد أحيط رئيس هيئة الطاقة الذرية الإيرانية علماً بالعرض، وكننتيجة لذلك أعيدت الاتصالات في عام ١٩٩٣ بين هيئة الطاقة الذرية الإيرانية ووسطاء الشبكة.

باء-٢-٢- وثائق الشحن ووثائق أخرى

١٧- طلبت الوكالة من إيران الاطلاع على الوثائق التي تدعم إعلانات إيران بشأن عدد شحنات المعدات المتعلقة بالإثراء التي تلقتها إيران، ومحتويات تلك الشحنات على وجه التحديد. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، قدمت إيران إلى الوكالة نسخاً لعدد من وثائق الشحن تبين إجراء أربع عمليات شحن بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥. وفي رسالة مؤرخة ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، طلبت الوكالة أن تأذن لها إيران باستعراض الملف الأصلي الذي يحتوي على وثائق الشحن الخاصة بعام ١٩٩٤ وأن توافيها بوثائق داعمة تعبر عن محتوى عمليات الشحن التي تمت في ما يخص شحنات عام ١٩٩٤. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، أطلعت إيران الوكالة على أصول ووثائق الشحن، علاوة على استمارات الإفراج الجمركي المتعلقة بعمليات الشحن التي أجريت في الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥. بيد أن هذه الوثائق لم تقدم تفاصيل إضافية حول المحتويات الفعلية لعمليات الشحن. وعاودت الوكالة طلبها الحصول على مزيد من المعلومات حول المحتويات، وبخاصة الاطلاع على وثائق التفريغ والتخزين. وفي حين

أفادت إيران بأن ما حُفِظَ آنذاك من تلك السجلات كان قليلاً جداً، فإنها وافقت على مواصلة البحث عن تلك المعلومات.

١٨- ومن واقع وثائق الشحن التي عُرِضت على الوكالة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، اتضح أن عمليات التسليم الأولى لمكونات الطراز P-1 بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أي قبل ما سبق الإعلان عنه باعتباره الاجتماع الأول، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، لممثلي هيئة الطاقة الذرية الإيرانية الاثنيتين مع وسطاء الشبكة. وفي رسالتها المؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أفادت إيران بأنها، بفحص جواز السفر الرسمي لأحد ممثلي هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، "تبين أنه قام برحلتين لهما صلة بهذا الموضوع في آب/أغسطس وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣". ولما كان ذلك يتعارض مع المعلومات التي سبق لذلك الفرد أن أدلى بها خلال مناقشاته مع الوكالة، فقد طلبت الوكالة الاطلاع على الوثائق الداعمة الأصلية (كجوازات السفر مثلاً) الخاصة بالمثلين الإيرانيين الاثنيتين اللذين شاركوا في الاجتماعات التي عُقدت مع الوسطاء. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، سمحت إيران للوكالة بمراجعة جواز السفر الرسمي لأحد الممثلين الإيرانيين، الذي احتوى على أختام تؤيد على ما يبدو إفادة إيران بشأن الرحلتين اللتين وقعتا في عام ١٩٩٣. ووعدت إيران بتوفير مزيد من الإيضاحات حول الرحلات التي قال ذلك الفرد إنها تمت في عام ١٩٩٤، وتقديم وثائق تدعم تلك الإيضاحات.

باء-٢-٤- المناقشات التقنية بين إيران والوسطاء

١٩- لا تزال الوكالة بحاجة إلى فهم ماهية الاتصالات التي جرت خلال الفترة منذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٣ بين إيران والوسطاء، وما هو السبب الذي من أجله سُلِّمَت مرة أخرى، في إطار العرض الذي قُدِّمَ حوالي عام ١٩٩٤، وثنائى تخص تصميم أجهزة الطرد المركزي من الطراز P-1 مشابهة لتلك التي سبق تقديمها في عام ١٩٨٧. وهذا مهم لتحديد التسلسل الزمني وتتابع الأحداث المرتبطة بتطور برنامج الإثراء الإيراني، وخاصة بغية التأكد من أنه لم يحدث أي تطوير أو اقتناء آخر من جانب إيران لتصميم أو تكنولوجيا أو مكونات تتعلق بالإثراء. كما استفسرت الوكالة حول الاتصالات اللاحقة الأخرى التي أُجريت بين إيران والوسطاء (منذ عام ١٩٩٤ وحتى الوقت الحاضر). وفي رسالتها التي وردت بتاريخ ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، أفادت إيران بأنه لم تُجرَ أية مناقشات أخرى عن الإثراء بالطرد المركزي، بخلاف الاجتماعات والمناقشات التي سبق لإيران أن أبلغت الوكالة بها.

باء-٢-٥- برنامج الطراز P-2

٢٠- ثمة جانب آخر في الاستقصاء الذي أجرته الوكالة يتعلق بإفادة إيران بأنها لم تتابع القيام بأي عمل يتعلق بتصميم الطراز P-2 فيما بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٢. وكما أشار التقرير المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أفادت إيران بأنه لم يتم، قبل عام ٢٠٠٢، القيام بأي عمل يتعلق بتصميم الطراز P-2 (أو أي تصميم لأجهزة طرد مركزي عدا تصميم الطراز P-1). وقالت إيران إن نقص المهندسين المتخصصين والتغييرات التي شهدتها الجهاز الإداري لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية كانا وراء إعطاء الأولوية آنذاك لحل الصعوبات التي واجهتها إيران بشأن جهاز الطرد المركزي من الطراز P-1. والأسباب التي أوردتها إيران تبريراً للفجوة الواضحة بين الفترة ١٩٩٤/١٩٩٥ (عندما تم تلقي تصميم الطراز P-2 كما قيل) وعام ٢٠٠٢، والأدلة التي قُدِّمَت حتى تاريخه دعماً لتلك الأسباب، لا تقدم إلى الآن ضماناً كافياً بأنه لم يتم القيام بأنشطة ذات صلة خلال تلك الفترة، لا سيما بالنظر إلى أن الفرد المتعاقد معه للعمل على تصميم الطراز P-2 كان قادراً على إجراء التعديلات الضرورية للدورات المركبة في غضون فترة قصيرة بعد أوائل عام ٢٠٠٢ عندما شاهد، طبقاً لما أفادت به إيران، الرسومات لأول

مرة^٥. وقد طُلب من إيران أن تقدم مزيداً من المعلومات، علاوة على أية وثائق داعمة تكون ذات صلة ببرنامج الطراز P-2، لا سيما في ما يتعلق بنطاق العرض الأصلي المتصل بالتصميم P-2 واقتناء إيران لمفردات تتعلق بذلك البرنامج.

باء-٣- تجارب البلوتونيوم

٢١- تتابع الوكالة مع إيران، حسبما ورد في تقارير سابقة قدمت إلى المجلس، مسألة تاريخ تجاربها الخاصة بفصل البلوتونيوم، التي قالت إيران في البداية إنها بدأت في عام ١٩٨٨ واكتملت في عام ١٩٩٣. وأعلنت إيران كذلك أنه لم يتم أي فصل للبلوتونيوم منذ ذلك الحين.^٦

٢٢- وقد أكدت نتائج تحليل الوكالة لمحاليل البلوتونيوم التي أخذت عينات منها في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ الاستنباط الذي خلصت إليه الوكالة في البداية والذي يفيد بأن عمر محاليل البلوتونيوم الموجودة في الزجاجات بدأ أقل من الفترة المعلن عنها التي تتراوح بين ١٢ - ١٦ سنة، الأمر الذي يشير إلى أن فصل البلوتونيوم يمكن أن يكون قد تم بعد ١٩٩٣. وخلال مناقشات المتابعة التي جرت مع إيران في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أخبرت إيران الوكالة بأنه، في عام ١٩٩٥، جرت تنقية محلول نترات البلوتونيوم الموجود في إحدى الزجاجتين والذي قيل إنه ناتج عن التجارب، وتم إنتاج قرص بلوتونيوم كنتيجة لذلك لأغراض تنظيف طيف أشعة ألفا؛ وأنه، في عام ١٩٩٨، جرت تنقية محلول البلوتونيوم الموجود في الزجاجة الأخرى وتم إنتاج قرص بلوتونيوم آخر. بعد تلك المناقشات، ويطلب من الوكالة، تم شحن قرصي البلوتونيوم إلى مختبر التحليل الخاص بالضمانات لإجراء تحاليل إضافية بهدف تحديد التكوين النظيري الصحيح للبلوتونيوم.

٢٣- وأوضحت إيران، في رسالة موجهة إلى الوكالة بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ أشارت فيها إلى بيان نائب المدير العام لشؤون الضمانات، أن هناك فرقاً واضحاً بين تاريخ إنهاء المشروع البحثي الخاص بالبلوتونيوم وتواريخ الأنشطة الأخرى، مثل تلك المرتبطة بالتنقية وما يتعلق بها من التصرف في نفايات السائل، وهذا شيء لم تعتبره إيران جزءاً من المشروع البحثي الأساسي. وكررت إيران ما مفاده أن "المشروع البحثي قد تم إنجازه في عام ١٩٩٣"، وأضافت "يعني ذلك أنه لم تُرسل عينات إضافية للتشعيع إلى مفاعل البحوث بغرض الإنتاج [إنتاج البلوتونيوم] وبالتالي الفصل [فصل البلوتونيوم]".^٧

٢٤- وتمكنت الوكالة، بفضل تعاون إيران، من إجراء تحقق تفصيلي، في الفترة من ١ إلى ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، من كبسولات ثاني أكسيد اليورانيوم المستهدفة، المشععة وغير المعالجة والمخزونة في أربع حاويات. وقد بدأ أنّ التقييم الأولي للبيانات التي جُمعت والقياسات التي أُجريت خلال عملية التحقق تلك يؤيدان إعلان إيران بشأن كمية اليورانيوم الموجود في الحاويات، وإن كان إجمالي عدد الكبسولات المستهدفة التي عُثر عليها في تلك الحاويات أكبر بكثير مما سبق لإيران إعلانه. وفي رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٥، قدمت إيران تفاصيل إضافية حول أعداد الكبسولات المستهدفة.

٥ للاطلاع على وصف أكثر اكتمالاً لهذه القضية، انظر الفقرات ٤٢-٤٨ من الوثيقة GOV/2004/83.

٦ حسبما جاء في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ المقدم إلى المجلس، أخذت الوكالة، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عينات من زجاجتين تحويان محاليل بلوتونيوم ناتجة عن الاختبارات. كما وضعت الوكالة تحت ختمها عدداً من الأقراص التي تم إنتاجها من المحاليل. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أخذت الوكالة مجموعة عينات ثمانية لإجراء المزيد من التحاليل باستخدام تقنيات تحليلية مختلفة وفي مختبرات متعددة.

٧ يرد في المرفق ١ من هذا التقرير فهم الوكالة الراهن لأنشطة إيران المتعلقة بتجارب فصل البلوتونيوم.

٢٥- ويتوجب انتظار نتائج التحليل المتلف للأقراص والكبسولات المستهدفة حتى يتسنى إجراء تقييم نهائي لأنشطة إيران المتعلقة ببحوث البلوتونيوم.

باء-٤- تعدين اليورانيوم وتركيزه

٢٦- بينما لا يوجد ما يشير إلى أنشطة تعدين أو معالجة غير معلنة في "غشين"، ظلت الوكالة، كما أوضح ذلك نائب المدير العام لشؤون الضمانات في بيانه أمام المجلس في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، تحاول تحقيق فهم أفضل للترتيبات المعقدة التي تحكم الإدارة السابقة والحالية للمنجم ووحدة المعالجة في غشين. وكانت الوكالة تأمل، على وجه الخصوص، أن تتقصى أكثر في كيفية استطاعة شركة حديثة الإنشاء وُصفت بأنها محدودة الخبرة في معالجة ركاز اليورانيوم، أن تنفذ في مثل هذا الوقت القصير نسبياً، بنظام التسليم على المفتاح، مشروعاً يختص بمعالجة ركاز اليورانيوم. وركزت الوكالة تحديداً على الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى منتصف عام ٢٠٠١، وهي الفترة التي تمكنت خلالها الشركة، على حد قول إيران، من تصميم وتوريد وبناء واختبار خط معالجة التجليخ في وحدة المعالجة.

٢٧- واستجابة لطلب الوكالة، أطلعت إيران الوكالة، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، على نسخة من عقد، مؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وقدمت ترجمة شفوية لنصه. كما أُطلعت الوكالة على مجموعة شاملة من الرسومات "المطابقة للبناء" قدمتها الشركة الهندسية لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية، بالإضافة إلى عدد من الوثائق والرسومات الأخرى.

٢٨- وخلال اجتماع عُقد في إيران في الفترة من ١٣ إلى ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، طلبت الوكالة التحدث مع الشخص الذي كان مسؤولاً في السابق عن مشروع "غشين"، وكذلك مع ممثل هيئة الطاقة الذرية الإيرانية، المسؤول حالياً عن المشروع. ولم تتمكن الوكالة إلا من لقاء الممثل الحالي لهيئة الطاقة الذرية الإيرانية، الذي تولي المسؤولية عن المشروع في عام ٢٠٠٢. وقدم ممثل الهيئة تسلسلاً تاريخياً لبناء محطة تركيز خام اليورانيوم، خاصة فيما يتعلق بتصميم وبناء خط معالجة التجليخ، مشيراً إلى أن توريد أجزاء ذلك الخط قد بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وأن أعمال البناء الهندسية المدنية قد بدأت في شباط/فبراير ٢٠٠١، وأن اختبار المعدات الأول قد تم في نيسان/أبريل ٢٠٠١.

٢٩- وخلال الاجتماع، عُرضت على الوكالة ملفات تحتوي على رسومات ووثائق متعلقة بأنشطة معالجة ركاز اليورانيوم في منجم "غشين". كانت معظم الملفات هي تلك التي أُطلعت عليها الوكالة في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، وقد ضمت رسومات نهائية "مطابقة للبناء". وبعض الملفات فقط احتوت على أصول الرسومات المتعلقة بالمحاولات الأولى لتصميم وبناء خط معالجة التجليخ. وفي هذه الوثائق الأخيرة، تم طمس أسماء الأشخاص الذين صمموا الرسومات أو نفذوها أو راجعوا أو أقروها، وكذلك اسم الشركة التي أعدت الرسومات، إلى جانب أرقام المشروع وتواريخه. وقد أوضحت إيران أن "حجب الأسماء إنما تم حمايةً للسرية التجارية".

٣٠- وخلال اجتماع آب/أغسطس ٢٠٠٥، أطلعت إيران الوكالة أيضاً على بعض وثائق التسليم (الإيصالات) الخاصة بالمفردات التي تم شراؤها جاهزة، وهي توافق التسلسل الزمني الذي أعلنته إيران، بالإضافة إلى نماذج من طلبات الشراء، قُدِّمت بتاريخ تدور حول عام ٢٠٠٢، وهي تحتوي على عدة مقاولين من الباطن. إلا أنه، وعلى حد قول إيران، لم تكن هناك طلبات شراء أو عقود لتوريد معدات لخط معالجة التجليخ. وأوضحت إيران أنه لم تكن للشركة خبرة كبيرة، حيث كانت قد بدأت عملها للتو في عام ٢٠٠٠، لذلك قامت بشراء معظم المعدات اللازمة لمعالجة التجليخ جاهزة الصنع بنيةً أن تقوم بتجميع ذلك الجزء من المرفق بنفسها في الموقع.

إلا أنه، وبعد إجراء أول اختبار بارد لم يحظ بالنجاح، غيرت الشركة أسلوب عملها فتعاقدت من الباطن لإنتاج أجزاء تخص خطوط المعالجة. وحسب قول إيران، فإن هذا يوضح الكثرة النسبية لمثل هذه الوثائق الخاصة بالتطور اللاحق لخط المعالجة مقارنةً بندرة مثل هذه الوثائق فيما يخص الجهود الأولى.

٣١- وعلاوة على المسائل السابقة المتعلقة بالتسلسل التاريخي، ما زالت الوكالة تحاول الحصول على فهم أفضل حول سبب عدم القيام بأي عمل في موقع غشين في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، ذكرت إيران أنه، خلال تلك الفترة، كانت تجارب تطوير وبحوث منجم غشين تتم في مختبر بمركز طهران للبحوث النووية.

باء-٥- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

٣٢- بدأت إيران، حسبما جاء في تقرير المدير العام لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، في تشغيل مختبر لتصنيع الوقود في أصفهان في عام ١٩٨٥، (وهو لا يزال قيد التشغيل)، وأبلغت به الوكالة في عام ١٩٩٣ وقدمت إليها المعلومات الخاصة بتصميمه في عام ١٩٩٨. كما تعكف إيران على بناء محطة لإنتاج الزركونيوم في أصفهان. وبدأ العمل في بناء محطة تصنيع الوقود بأصفهان في عام ٢٠٠٤، ومن المخطط أن يبدأ إعدادها للتشغيل في عام ٢٠٠٧. وليست هناك تطورات جديدة أخرى يمكن الإبلاغ عنها فيما يتعلق بأنشطة إيران لصنع الوقود. وسوف تتم متابعة هذه الأنشطة كمسألة تتعلق بالتنفيذ الروتيني للضمانات.

٣٣- وتعكف إيران على بناء مفاعل للبحوث يعمل بالماء الثقيل (IR-40) في أراك، (خُطط له أن يبدأ التشغيل في عام ٢٠١٤) ومحطة لإنتاج الماء الثقيل في أراك. وكما جاء في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، طلبت الوكالة معلومات إضافية عن جهود إيران للحصول على معدات الخلايا ساخنة لمفاعل البحوث IR-40. إلا أنه لم يتم تلقي أية معلومات جديدة تتعلق بمعدات الخلايا الساخنة منذ ذلك الوقت. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، زار مفتشو الوكالة موقع أراك للقيام بالتحقق من معلومات تصميمية، ولاحظوا أن العمل قد بدأ في مبنى مفاعل IR-40. وقد شملت زيارة آذار/مارس ٢٠٠٥ أيضاً معاينة تكميلية لمرفق إنتاج الماء الثقيل، الذي يجري حالياً إعداده للتشغيل. وسوف تواصل الوكالة رصد برنامج إيران المتصل بمفاعل الماء الثقيل كمسألة تتعلق بالتنفيذ الروتيني للضمانات.

٣٤- وجرت مناقشة أنشطة إيران المتعلقة باستخراج البولونيوم واستنباطات الوكالة في هذا الصدد في الفقرات ٧٩ - ٨٤ من تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.^٨ وحسبما جاء في ذلك التقرير، فإن القضية تثير اهتمام الوكالة طالما أن البولونيوم-٢١٠ يمكن أن يُستخدَم ليس فقط في بعض التطبيقات المدنية، بل يمكن استخدامه أيضاً، بالاقتران مع البيرييليوم، لأغراض عسكرية (تحديداً، كبادئ نيوتروني في بعض تصميمات الأسلحة النووية). وليس هناك من تطورات جديدة يمكن الإبلاغ عنها فيما يتصل باختبارات فصل البولونيوم. لكن الوكالة تفتقد في بعض الأدلة التي قدمت إليها فيما يتعلق بمحاولات إيران الحصول على معدن البيرييليوم، وقد تمكنت الوكالة من التأكد من أن تلك المحاولات الواردة في تلك الأدلة لم تكن ناجحة.

٨ في الفترة ما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٣، قامت إيران بتشجيع كيسولتي بزموث مستهدفين، وحاولت استخلاص بولونيوم من إحداهما في مفاعل طهران البحثي كجزء من دراسة جدوى لإنتاج مصادر نيوترونية. وتمسك إيران بقولها إن الغرض من عملية التشجيع كان إنتاج بولونيوم-٢١٠ نقي على نطاق مختبري، ونوهت بأنه لو أحرز نجاح في إنتاج البولونيوم-٢١٠ واستخلاصه فسيمكن استخدامه في بطاريات كهربائية حرارية تعمل بالنظائر المشعة. وليست لدى الوكالة أية معلومات ملموسة تناقض ما أعلنته إيران، لكنها تبقى غير متيقنة بعض الشيء فيما يتعلق بمعقولية الغرض المعلن عنه للتجارب.

باء-٦- التعاون فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي

٣٥- تم توقيع البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بإيران في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. ووفقاً لما أفادت به إيران، سيتطلب إنفاذ البروتوكول الإضافي التصديق عليه، وهو ما لم يحدث بعد. ومع ذلك، واصلت إيران العمل وكأن البروتوكول الإضافي الخاص بها نافذ، حسبما تعهدت به في رسالتها إلى الوكالة بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣.

٣٦- ويفيد تقرير المدير العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بأن إيران يسّرت، منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وفي التوقيت المناسب، معاينة الوكالة لمواد ومرافق نووية في إطار اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي للذين يخصانها، بالإضافة إلى أماكن أخرى في إيران، وسمحت للوكالة بأخذ عينات بيئية بناءً على طلب الأخيرة. ولا تزال إيران تقي بعض القيود على إصدار تأشيرات الدخول المتعددة المرات للمفتشين المعيّنين. ومنذ آب/أغسطس ٢٠٠٥، وافقت إيران على منح خمسة عشر مفتشاً معيّناً تأشيرات دخول من هذا النوع.

باء-٧- زيارات ومناقشات تتعلق بالشفافية

٣٧- وفرت إيران، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، كإجراء يتصل بالشفافية، حصول الوكالة، بناءً على طلبها، على معلومات إضافية معيّنة، والوصول إلى مواقع أكثر مما هو مطلوب منها بموجب اتفاق ضماناتها وبروتوكولها الإضافي. ويرد في الفقرات ٩٦ - ١٠٥ من تقرير ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ المقدم إلى المجلس تلخيصاً بالتطورات ذات الصلة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٣٨- وفيما يتصل بموقع لافيسان-شيان وعدادي الجرعات في الجسم بمجمله الموجودين هناك، حسبما ورد في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر المقدم إلى المجلس، وبالرغم من أن وصف إيران للأحداث المتعلقة بالعدادين قد بدت قابلة للتصديق، فإن الوكالة لا تزال ترغب في أخذ عينات بيئية من المقطورة المتبقية التي قيل إنها كانت تحتوي على أحد العدادين.

٣٩- ومع ذلك، قدمت إيران، فيما يخص إزالة موقع لافيسان-شيان، توضيحاً إضافياً ووثائق إضافية، في آب/أغسطس ٢٠٠٥، دعماً لما أعلنته من قبل من أن الموقع قد أزيل بعد أن آل إلى بلدية طهران إثر نزاع بين البلدية ووزارة الدفاع بشأنه. وعلاوة على ذلك، أوضحت إيران أن إزالة الموقع قامت بها البلدية، وأنها بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ واکتملت في غضون شهرين أو ثلاثة. وبدت المعلومات التي قدمتها إيران مترابطة ومتسقة مع توضيحها بشأن إزالة موقع لافيسان-شيان.

٤٠- ولا تزال الوكالة تنتظر معلومات إضافية وتوضيحات من جانب إيران تتصل بجهود مركز بحوث الفيزياء، الواقع في لافيسان-شيان، ومقابلات الأفراد المشاركين فيه، تلك الجهود الهادفة للحصول على مواد ومعدات ذات استخدام مزدوج يمكن أن تفيد في أنشطة إثراء أو تحويل اليورانيوم.

٤١- وناقشت الوكالة مع السلطات الإيرانية بعض المعلومات المستمدة من مصادر مفتوحة تتعلق بالمعدات والمواد ذات الاستخدام المزدوج والتي لها تطبيقات في المجال العسكري التقليدي وفي المجال المدني فضلاً عن المجال العسكري النووي. وحسبما ورد في بيان نائب المدير العام لشؤون الضمانات في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥، وافقت إيران، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، كإجراء يتعلق بالشفافية، على السماح للوكالة بزيارة موقع كائن في بارشين من أجل توفير توكيد بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في هذا الموقع. ومن بين أربع

مناطق حددتها الوكالة بوصفها مناطق ذات أهمية محتملة، سُمح للوكالة باختيار أي واحدة منها. وطُلب من الوكالة أن تقلل من عدد المباني المزمع زيارتها في تلك المنطقة، فقامت باختيار خمسة مبانٍ. وقد أُعطيت للوكالة إمكانية الوصول بحرية إلى تلك المباني ومحيطها، وسُمح لها بأخذ عينات بيئية لم تظهر نتائجها وجود مواد نووية، كما لم تر الوكالة أي معدات أو مواد مزدوجة الاستخدام ذات صلة في المواقع التي زارتها. وخلال الزيارة، طلبت الوكالة زيارة منطقة أخرى في موقع بارشين. وظلت الوكالة تتابع هذه المسألة مع إيران منذ ذلك الوقت بهدف التمكن من الوصول إلى الأماكن التي تثير اهتمامها في بارشين.

جيم- التقييم الإجمالي الراهن

٤٢- قدم المدير العام في الفقرات ١٠٦ - ١١٤ من الوثيقة GOV/2004/83، تقييماً عاماً تفصيلياً لبرنامج إيران النووي وجهود الوكالة للتحقق مما أعلنته إيران بصدد هذا البرنامج. وكما ورد في ذلك التقرير، بذلت إيران جهوداً ملموسة خلال العقدين الماضيين للضلوع في دورة وقود نووي مستقلة، ومن أجل تلك الغاية، أجرت إيران تجارب لامتلاك الدراية الفنية اللازمة لكل جانب من جوانب دورة الوقود تقريباً. ولم يتم الإعلان للوكالة عن جوانب عديدة من أنشطة وتجارب إيران المتعلقة بدورة الوقود النووي، وبخاصة في مجالات إثراء اليورانيوم وتحويل اليورانيوم وبحوث البلوتونيوم، وفقاً لما تقتضيه التزامات إيران بموجب اتفاق الضمانات الخاص بها. وتواصلت سياسة الإخفاء التي اتبعتها إيران حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ فأسفرت عن خروق عديدة لالتزامها بالامتثال لهذا الاتفاق (يرد ملخص لذلك في الفقرة ٤ أعلاه).

٤٣- ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، تم إحراز تقدم جيد في تصويب تلك الخروق من جانب إيران وفي قدرة الوكالة على التأكد من جوانب محدّدة في إعلانات إيران الراهنة التي سنتابع باعتبارها مسألة روتينية متصلة بتنفيذ الضمانات (خاصة فيما يتعلق بأنشطة التحويل، والإثراء بالليزر، وصنع الوقود وبرنامج مفاعل الماء الثقيل).

٤٤- وحُدّدت قضيتان مهمتان في تقرير المدير العام لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لهما صلة بالجهود التي تضطلع بها الوكالة في سبيل توفير توكيد بعدم وجود أي أنشطة إثراء غير معلنة في إيران، وهما: منشأ التلوث بجسيمات اليورانيوم الضعيف الإثراء واليورانيوم الشديد الإثراء الذي اكتشف في أماكن شتى في إيران؛ ومدى ما بذلته إيران من جهود من أجل استيراد وصنع واستخدام أجهزة طرد مركزي قائمة على تصميمي الطرازين P-1 و P-2.

٤٥- وفيما يتعلق بالقضية الأولى - وهي التلوث - فكما هو مبين أعلاه، واستناداً إلى المعلومات المتاحة للوكالة حالياً، تنحو نتائج تحليل العينات البيئية، في المحصلة النهائية، إلى دعم ما أفادت به إيران عن المنشأ الأجنبي لمعظم التلوث الملحوظ باليورانيوم الشديد الإثراء. بيد أنه مازال غير ممكن في هذا الوقت البت باستنتاج قطعي بشأن التلوث كله، ولا سيما التلوث باليورانيوم الضعيف الإثراء. وهذا يبرز أهمية القيام بأعمال إضافية بشأن نطاق برامج إيران الخاص بأجهزة الطرد المركزي من الطرازين P-1 و P-2 وتسلسلها الزمني، وهي أعمال يمكن أن تسهم كثيراً في تسوية قضايا التلوث المتبقية.

٤٦- وبسّان القضية الثانية - وهي برامج أجهزة الطرد المركزي من الطرازين P-1 و P-2 - فعلى الرغم من أنه، كما هو مبين أعلاه، أحرز بعض التقدم منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في التحقق من إفادات إيران بشأن التسلسل الزمني لبرنامجها الخاص بالإثراء بالطرد المركزي، فإن الوكالة لم تتمكن بعد من التحقق

من صحة واكمال إفادات إيران بشأن تلك البرامج. ففي حين قدمت إيران المزيد من التوضيحات، وأتاحت الاطلاع على وثائق إضافية، عن العروض التي قُدمت في عام ١٩٨٧ وفي منتصف التسعينات بشأن تصميم الطراز P-1، يشير استقصاء الوكالة لشبكة التوريد إلى أن إيران ينبغي أن تكون لديها معلومات داعمة إضافية يمكن أن تكون مفيدة في هذا الصدد. وقد وافقت إيران على العمل على تقديم المزيد من المعلومات والوثائق الداعمة. وطُلب إلى إيران أيضاً أن تقدم المزيد من التفاصيل عن العملية إلى أدت إلى قرار إيران في عام ١٩٨٥ أن تمارس الإثراء بالطرد المركزي الغازي وبشأن الخطوات التي أفضت إلى اقتنائها تكنولوجيا الإثراء بالطرد المركزي في عام ١٩٨٧.

٤٧- ولم تتقدم معلومات أو وثائق إضافية فيما يتعلق بإفادة إيران بأنها لم تقم بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٢ بأي عمل بشأن تصميم الطراز P-2. وكما هو موضح أعلاه، طُلب إلى إيران أن تقدم المزيد من المعلومات، مع أي وثائق داعمة، فيما يتعلق ببرنامج الطراز P-2، وخصوصاً بشأن نطاق العرض الأصلي الخاص بتصميم الطراز P-2 واقتناء إيران لمفردات ذات صلة بذلك البرنامج.

٤٨- وما زالت الوكالة عاكفة على تقييم جوانب أخرى من برنامج إيران النووي السابق، بما في ذلك ما يلي: الإفادات التي أدلت بها إيران عن أبحاث البلوتونيوم، وخصوصاً بشأن التواريخ التي أُجريت فيها تلك الأبحاث؛ وأنشطة إيران في موقع عشرين؛ وأنشطة إيران المتعلقة بالبلوتونيوم.

٤٩- وتواصل الوكالة متابعة المعلومات المتعلقة ببرنامج إيران النووي والأنشطة التي يمكن أن تكون ذات صلة بذلك البرنامج. وتجدر الإشارة، في هذا الصدد، إلى أن السلطة القانونية للوكالة في متابعة التحقق من أي أنشطة متصلة بأسلحة نووية محتملة تكون، في ظل عدم معاينة المواد النووية، سلطة محدودة. غير أن الوكالة تواصل التماس تعاون إيران في متابعة التقارير المتعلقة بالمعدات والمواد والأنشطة التي لها تطبيقات في المجال العسكري التقليدي وفي المجال المدني فضلاً عن المجال العسكري النووي. وقد سمحت إيران للوكالة، على سبيل تدبير من تدابير الشفافية، بزيارة مواقع متصلة بالدفاع في كولاهدوز ولافيسان وبارشين. وفي حين لم تعثر الوكالة على أي أنشطة متصلة بالمجال النووي في كولاهدوز، فإنها مازالت تقيم معلومات (وتنتظر تلقي بعض المعلومات الإضافية) بالنسبة لموقع لافيسان. ومازالت الوكالة تنتظر أيضاً التمكن من زيارة موقع بارشين مجدداً.

٥٠- وبما أن الوكالة ليست بعد في وضع يسمح لها بتوضيح بعض القضايا القائمة الهامة، بعد سنتين ونصف السنة من عمليات التفتيش والتحقق المكثفة، فإن الشفافية الكاملة من جانب إيران لا غنى عنها وقد تأخرت. وبالنظر إلى جهود الإخفاء التي بذلتها إيران سابقاً على مدى سنوات عديدة، فإن تدابير الشفافية هذه ينبغي أن تمتد إلى ما وراء المقتضيات الرسمية لاتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي فتشمل إتاحة الاتصال بالأفراد، ومعاينة الوثائق ذات الصلة بالمشتريات، والمعدات ذات الاستخدام المزدوج، وورش معاينة مملوكة ملكية عسكرية، وأماكن البحوث التطويرية. ودون تدابير الشفافية هذه، ستكون قدرة الوكالة على أن تعيد، على وجه الخصوص، تكوين صورة للتسلسل الزمني للبحوث التطويرية الخاصة بالإثراء، التي هي قدرة ضرورية للوكالة للتحقق من صحة واكمال الإفادات التي أدلت بها إيران، قدرة مقيدة.

٥١- وكما بيّن للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، فقد تم حصر جميع المواد النووية المعلنة الموجودة في إيران، ومن ثم فإن هذه المواد لم تشهد تحريفاً صوب أنشطة محظورة. بيد أن الوكالة ليست بعد في وضع يمكنها من الخلوص إلى استنتاج بعدم وجود أي مواد أو أنشطة نووية غير معلنة في إيران. فعملية استخلاص استنتاج كهذا، بعد بدء نفاذ بروتوكول إضافي، تستغرق في الظروف العادية وقتاً طويلاً. ونظراً للطابع غير

المعلن السابق الذي اتسمت به جوانب مهمة من برنامج إيران النووي، ونمط الإخفاء الذي اتبعته إيران سابقاً، يتوقع أن يستغرق الخلوص إلى هذا الاستنتاج وقتاً أطول مما يستغرقه في الظروف العادية.

٥٢- وستواصل الأمانة استقصاءها لجميع القضايا المتعلقة بالباقيّة ذات الصلة ببرنامج إيران النووي، وسيواصل المدير العام تقديم تقارير في هذا الصدد إلى المجلس حسب الاقتضاء.

دال- تعليق الأنشطة

٥٣- عملاً بالقرار الذي اتخذته المجلس في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (الوثيقة GOV/2004/90)، وقراراته السابقة، واصلت الوكالة أنشطتها الرامية إلى التحقق من جميع عناصر تعليق إيران الطوعي لجميع الأنشطة المتصلة بالإثراء وإعادة المعالجة، ورصد تلك العناصر.

٥٤- وقبل ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كانت الوكالة قد وضعت بالفعل قائمة جرد أساسية بكل كميات سادس فلوريد اليورانيوم، والمكونات الضرورية للطاردات المركزية، والمواد الخام والمعدات الرئيسية، ودوّارات أجهزة الطرد المركزي المجمعّة الموجودة في الورش المعلنة التي قالت إيران إنها ساهمت في صنع مكونات أجهزة الطرد المركزي، وطبقت تدابير الاحتواء والمراقبة على هذه المفردات.

٥٥- وواصلت الوكالة أنشطتها الشهرية الخاصة بالرصد في محطة إثراء الوقود التجريبية في ناتانز، وكان أحدثها في الفترة من ٣٠ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، من أجل التأكد من تنفيذ تعليق أنشطة الإثراء في المحطة المذكورة تنفيذاً تاماً. وتم استعراض سجلات المراقبة المأخوذة من قاعة السلسلة التعاقبية للتأكد من عدم تركيب أي أجهزة طرد مركزي إضافية. وتم استبدال الأختام الموضوعّة على المعدات وعلى المواد النووية والتحقق منها. ويتم التحقق دورياً من رصيد مكونات أجهزة الطرد المركزي، وتُستبدل الأختام الموضوعّة على المكونات الضرورية ويُتحقّق منها. وما زالت قاعة السلسلة التعاقبية، ومجموعات مكونات الطرد المركزي البالغ عددها ٢٠ مجموعة المخزونة في محطة التلقيح والسحب، تحت مراقبة الوكالة، وما زالت جميع مواد التلقيح المعلنة سابقاً المحتوية على سادس فلوريد اليورانيوم والموجودة في محطة إثراء الوقود التجريبية، وكذلك النواتج والمخلفات، خاضعة للاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة.

٥٦- وواصلت الوكالة أيضاً رصد تعليق الأنشطة بالقيام بما يلي:

- أنشطة التحقق من المعلومات التصميمية في محطة إثراء الوقود في ناتانز وفي مرفق الموليبدنوم واليود والزينون في مركز طهران للبحوث النووية؛
- رصد حالة الإخراج من الخدمة لمحطة لشقر أباد التجريبية للفصل النظيري بالليزر البخاري الذري، عن طريق المعاينة التكميلية في لشقر أباد والمعاينة التكميلية لمعدات الإثراء بالليزر المخزونة في مركز طهران للبحوث النووية وفي مركز البحوث النووية للزراعة والطب في كارج؛
- عمليات التفتيش والتحقق من المعلومات التصميمية في مختبرات جابر بن حيان المتعددة الأغراض؛
- القيام بزيارات لعدّة ورش معلنة، تختارها الوكالة عشوائياً، كان يجري فيها صنع و/أو تخزين مكونات الطاردات المركزية، منها ورشة شركة قلاي الكهربائية.

٥٧- وفي ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ لاحظ مفتشو الوكالة، أثناء عملية تحقق من المعلومات التصميمية في محطة إثراء الوقود، أن بعض أعمال التشييد تُنفَّذ في قاعة السلسلة التعاقبية المقامة في باطن الأرض في المبنى ألف،

وفي مبنى التهوية الكائن فوق قاعة السلسلة التعاقبية المبنية في ما قدمته إيران من معلومات تصميمية بشأن محطة إثراء الوقود. ووصفت إيران هذه الأعمال بأنها أعمال تشييد مدنية، لا يشملها تعهدها الطوعي بتعليق الأنشطة. وفي عمليات التحقق من المعلومات التصميمية جرت لاحقاً، لاحظت الوكالة أن أعمال التشييد هذه مستمرة.

٥٨- وواصلت الوكالة أيضاً تحققها من تعليق إيران الطوعي لأنشطة التحويل في مرفق تحويل اليورانيوم. وكما سبق الإبلاغ عنه، فإن إيران قامت في آب/أغسطس ٢٠٠٤، بإدخال نحو ٣٧ طناً من ركاز خام اليورانيوم (أو الكعكة الصفراء) في منطقة المعالجة في مرفق تحويل اليورانيوم، وذلك كمادة تلقيم لاختبار المرفق. وحتى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، كانت كل كميات ركاز خام اليورانيوم قد أذيتت وحُولت إلى منتجات وسيطة، هي أساساً كربونات يورانيول الأمونيا ورابع فلوريد اليورانيوم، وكان جزء من رابع فلوريد اليورانيوم الوسيط قد حُوّل إلى سادس فلوريد اليورانيوم. وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ركبت الوكالة أختاماً وغيرها من أجهزة الاستدلال على حالات التلاعب بغية التحقق من عدم إدخال المزيد من مواد التلقيم في المعالجة ومن أنه لا يوجد مزيد من الإنتاج لسادس فلوريد اليورانيوم. وفي ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أكملت إيران تحويلها لكربونات يورانيول الأمونيا إلى رابع فلوريد اليورانيوم، وقامت بعمليات تنظيف. وقامت الوكالة بين ٢١ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بعملية تحقق من الرصيد المادي في مرفق تحويل اليورانيوم، تحققت أثناءها من ركاز خام اليورانيوم ورابع فلوريد اليورانيوم وسادس فلوريد اليورانيوم والخردة والنفايات الناتجة من عملية التحويل، ووضِع خاتم الوكالة على رابع فلوريد اليورانيوم. وحُسبت المادة غير المحصورة الناتجة من حملة التحويل بأنها أقل من ١% من الكمية الإجمالية للمادة التي لُقِّمت بها العملية، وهي نسبة في حدود نطاق مقبول لمحطات التحويل ذات الحجم المماثل. وبقيت خطوط المعالجة والمواد النووية تحت خاتم الوكالة حتى آب/أغسطس ٢٠٠٥.

٥٩- وفي ١ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أبلغت إيران الوكالة بقرارها استئناف أنشطة اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم. ١ وبين ٨ و ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ ركبت الوكالة معدات مراقبة إضافية في مرفق تحويل اليورانيوم. وفي ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥، بدأت إيران تلقيم ركاز خام اليورانيوم في الجزء الأول من خط المعالجة، وفي ١٠ آب/أغسطس أزلت أختام الوكالة من الأجزاء المتبقية من خط المعالجة. وبقي سادس فلوريد اليورانيوم مختوماً بختم الوكالة.

٦٠- وحتى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، غُدِّيت المعالجة بنحو ٤٠٠٠ كغم من اليورانيوم في شكل ركاز خام اليورانيوم، وأنتج نحو ٦٠٠ كغم من اليورانيوم في شكل كربونات يورانيول الأمونيا، لُقِّم منها نحو ١١٠ كغم من اليورانيوم في شكل كربونات يورانيول الأمونيا في خط المعالجة التالي. وحتى ٢٩ آب/أغسطس، لم تنتج من تلك العملية أي كمية من رابع فلوريد اليورانيوم. ومن الكمية البالغة ٢١ طناً من اليورانيوم في شكل رابع فلوريد اليورانيوم التي أُنتجت أثناء الحملة السابقة، غُدِّيت خط المعالجة الخاص بتحويل رابع فلوريد اليورانيوم إلى سادس فلوريد اليورانيوم بنحو ٨٥٠٠ كغم من اليورانيوم في شكل رابع فلوريد اليورانيوم، وأنتج من تلك الكمية نحو ٦٨٠٠ كغم من اليورانيوم في شكل سادس فلوريد اليورانيوم. وفي رسالة مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، أبلغت إيران الوكالة بنيتها أن تبدأ نقل رصيد ركاز خام اليورانيوم المتبقي إلى منطقة التخزين الجديدة، وأن ذلك يُرَجَّح أن يستغرق شهرين.

٦١- وسيواصل المدير العام تقديم تقارير إلى المجلس حسب الاقتضاء.

المرفق ١

التسلسل الزمني لتجارب فصل البلوتونيوم

فيما يلي فهم الوكالة الحالي للتسلسل الزمني لأنشطة إيران المتعلقة بأبحاث البلوتونيوم:

- ١٩٨٨-١٩٨٧ تمت محاكاة عملية الفصل، باستخدام ثاني أكسيد اليورانيوم غير المشع المستورد (يورانيوم مستنفذ)؛ وتمت الإذابة والتنقية في مبنى شريعتي بمركز طهران للبحوث النووية؛ وصُنعت كريات مكبوسة وملبّدة باستخدام ثاني أكسيد اليورانيوم المستورد (يورانيوم مستنفذ) في مختبر إنتاج الوقود، ثم أُدخلت كريات ثاني أكسيد اليورانيوم في كبسولات من الألومنيوم والفولاذ غير القابل للصدأ في مختبر إنتاج الوقود
- ١٩٩٣-١٩٨٨ تم تشيع الكريات (المحتوية على ما مجموعه ٧ كغم من ثاني أكسيد اليورانيوم في شكل مسحوق وكريات مكبوسة وكريات ملبّدة) في مفاعل طهران البحثي
- ١٩٩٣-١٩٩١ تم فصل البلوتونيوم من بعض أهداف ثاني أكسيد اليورانيوم المشع الموجودة في الكبسولات (نحو ٣ كغم من ٧ كغم من ثاني أكسيد اليورانيوم) وأُنْتُجَت محاليل البلوتونيوم؛ وجرت هذه الأنشطة في مبنى شريعتي ثم، بعد نقل الأنشطة في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، في مبنى شاماران بمركز طهران للبحوث النووية؛ وأنهى في عام ١٩٩٣ ما يتعلق بالبحوث التطويرية من عمليات التشيع وفصل البلوتونيوم
- ١٩٩٤-١٩٩٣ خزّن ثاني أكسيد اليورانيوم المشع غير المعالج في كبسولات في حوض الوقود المستهلك في مفاعل طهران البحثي أولاً، ونُقِلَ لاحقاً إلى أربع حاويات ودُفِنَ وراء مبنى شاماران
- ١٩٩٥ في تموز/يوليه، تمت في مبنى شاماران تنقية محلول البلوتونيوم المستمد من الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣؛ وأُعِدَّ من المحلول قرص من أجل تحليله
- ١٩٩٨ في آب/أغسطس، تم في مبنى شاماران المزيد من تنقية البلوتونيوم المستمد من الفترة ١٩٨٨-١٩٩٣؛ وأُعِدَّ من المحلول قرص آخر من أجل تحليله
- ٢٠٠٠ فكّكت وحدات القياس المغلقة المأخوذة من مبنى شاماران وأُرْسِلَت إلى مركز أصفهان للتكنولوجيا النووية لخبزها؛ ونُقِلَت وحدة قياس مغلقة واحدة إلى مرفق المُولِيدِينُوم واليود والزينثون
- ٢٠٠٣ بسبب أعمال التشييد الجارية وراء مبنى شاماران، استخرجت من الأرض حاويتان تحتويان على ثاني أكسيد اليورانيوم المشع غير المعالج ونُقِلَت ثم دُفِنَت مجدداً

المرفق ٢

المختصرات والمصطلحات

AEOI	Atomic Energy Organization of Iran
AUC	ammonium uranyl carbonate
DIV	design information verification
DU	depleted uranium
ENTC	Esfahan Nuclear Technology Centre
FEP	Fuel Enrichment Plant, Natanz
FFL	Fuel Fabrication Laboratory, ENTC
HEU	high enriched uranium
HWPP	Heavy Water Production Plant, Arak
IR-40	Iran Nuclear Research Reactor, Arak
JHL	Jabr Ibn Hayan Multipurpose Laboratories, TNRC
LEU	low enriched uranium
PFEP	Pilot Fuel Enrichment Plant, Natanz
SAL	Safeguards Analytical Laboratory, Seibersdorf, Austria
TNRC	Tehran Nuclear Research Centre
TRR	Tehran Research Reactor, Tehran
UCF	Uranium Conversion Facility, ENTC
UF ₄	uranium tetrafluoride
UF ₆	uranium hexafluoride
UO ₂	uranium dioxide
UO ₃	uranium trioxide
U ₃ O ₈	urano-uranic oxide
UOC	uranium ore concentrate
WBC	whole body counter